



«السياسي» يكفل كرامة الفقراء

«بيع الشركات» أقصر طريق للحصول على «الدولارات»



«غلاء الأسعار».. «هم»
بالليل و«مذلة» في النهار



«أسعار الفائدة»
تترقب «فرمان استثنائي»



السنة الثالثة عشرة
الإصدار الثاني - العدد ٢٧٩
الأحد
١٢ مارس ٢٠٢٢
٢٠ شعبان ١٤٤٤
الشمس ٣ جنهيات



البورصة

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

www.alborsagia.news

http://www.alborsagia.com

«افرحوا يا ولاد»..
فانوس رمضان «رفاهيات»

عمرو عبد الحكيم العضو المنتدب في حوار لـ «البورصية»:
«إيكمي» تقتحم الأسواق
الخليجية والإفريقية



دعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة
من البنك الأهلي المصري
دعم ملوش آخر



احذر
لا تشارك بياناتك أو
أرقامك السرية مع أحد

19623

تطبيق الشروط والأحكام

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
بنك أهل مصر

رقم التسجيل الضريبي ٤٦٢-٠٠٠-٢٠٠٠٠٠٠

«التضخم»
ينتظر نصيبه
من «ارتفاع
البنزين»
في أبريل



الركود الاقتصادي يستنزف
ثروات الأغنياء



نتائج مبهرة لـ «المصرية
للاتصالات» في ختام 2022

عمرو عبد الحكيم العضو المنتدب في حوار لـ «البورصجية»:

«إيكمي» تقتحم الأسواق الخليجية والإفريقية

الافصاح للبورصة عن خطة إستراتيجية طموحة خلال الفترة المقبلة

استهداف مستويات قياسية من المبيعات بعد قفزة وصلت إلى ١١,٩ مليون جنيه



الحالي. **ما تأثير أزمة الدولار على الشركة؟** في ظل الأزمة الدولار التي تمر بها البلاد حالياً، قررت «إيكمي» على قدر ما تستطيع أن تطلع السوق المحلي بالمنتجات التي تصنعها بدلاً من استيرادها من الخارج توفيراً للعملة الصعبة، وتأثرت الشركة كثيراً من الشركات بشدة بالتغير في سعر الدولار، كاشفاً عن محاولة البحث عن مصانع تقوم بتصنيع «البوليبورين» بمادة معالجة تصلح للمستلزمات الطبية وهو ما نبحث عنه حالياً، فالملعب العلمي الخاص بنا يعمل على ذلك لإنتاج القماش الطبي. **ما دور الحكومة في دعم القطاع؟** أطلب بتفعيل المبادرة التي أعلن عنها مجلس الوزراء الخاصة بتمويل القطاعين الصناعي والزراعي بفائدة ١١٪ فهي لم تفعل حتى الآن، رغم أن الحكومة أعلنت عن موافقة مجلس الوزراء على الإطار العام للمبادرة وأن تتحمل وزارة المالية الفرق في سعر الفائدة، الأمر سيساعدنا وشركات أخرى كثيرة على التوسع وتحقيق أهدافنا ومن ثم سيبسب ذلك في نهاية الأمر في صالح الاقتصاد القومي المصري بوجه عام، وكشف عن تفاؤله بمستقبل الاقتصاد بالمنهج والجودة، خاصة في صناعات الأقمشة الطبية.



الارتباك في الأسواق، لذلك نسعى لوضع خطة مستقبلية نحن بصدد صيغتها الآن سنسعى من خلالها لفتح ملف التصدير إلى الأسواق الخارجية، فقد تلقينا اتصالات عديدة من بلدان عدة بخصوص تلك الأزمة بعد تأثر إنتاج ذلك النوع من الأقمشة في تركيا بسبب الكارثة التي تعرضت لها مؤخراً. **ما حجم استفادة الشركة من مصنع «بانف»؟** وباعتبارنا مشاركين في معرض «عرب هيلس» في دبي وهو معرض دولي للخدمات

وتطوير فريق المبيعات بالشركة بأحدث الأساليب في هذا المجال، وعندما نلاحظ أن أي منتج من المنتجات قد حققنا به أرقام كبيرة لافتة للنظر في المبيعات نعمل على تصنيعه لدى الغير بالعلامة التجارية الخاصة بنا «إيكمي»، مثل المناديل المبللة «الوايس» على سبيل المثال، فبات لدينا منتجنا الخاص من ذلك النوع وحققتنا به مبيعات جيدة للغاية، فنحن فلدنا خطة تصنيع متطورة للغاية. **هل هناك خطط للاستحواذ على شركات تعمل في نفس المجال؟** تم بالفعل الاستحواذ على شركة «بانف» التي تصنع المادة الخام للأقمشة الطبية، ما يساعدنا على تقليل إستيرادنا من المواد الخام وسنقوم بإمداد الشركات والمصانع الأخرى في السوق المحلية بإنتاجنا من المواد الخام. **ما خطط الشركة للتوسع خارجياً؟** الشركة تستهدف افتتاح أسواق الخليج العربي والأسواق الإفريقية، وإنفاذ منتجات شركتنا إلى تلك الأسواق، وإن كنت أرى أن السوق الإفريقية سوق واعدة للغاية وبها فرص نمو واعدة مستقبلاً، خاصة وأن الظروف التي مرت بها «تركيا» مؤخراً بفعل الزلزال العنيف في «غازي عنتاب»، قد أثر وبشكل مباشر على صادراتها من المواد الخام ومستلزمات صناعة الأقمشة الطبية خاصة إلى أوروبا وشمال إفريقيا وظهرت حالة من

حوار - حنان محمد

كشفت الدكتور عمرو عبدالحكيم والعضو المنتدب ونائب رئيس مجلس إدارة «الشركة الدولية للصناعات الطبية- إيكمي» أن الشركة تستهدف التوسع في الأسواق الخارجية خاصة الخليجية. وأوضح في حوار مع «البورصجية»، أن الشركة حققت قفزة في المبيعات على الرغم من الظروف التي مرت بها «تركيا» مؤخراً بفعل الزلزال العنيف، والذي أثر بشكل مباشر على صادرات الشركة من المواد الخام ومستلزمات صناعة الأقمشة الطبية خاصة إلى أوروبا وشمال إفريقيا. **هل تأخرت مبيعات الشركة الفترة الماضية في ظل ارتفاع مستلزمات الإنتاج؟** الشركة قامت بتنفيذ خطوات جادة وطموحة قفزت بالمبيعات في وقت قصير للغاية خلال الربع الأخير من العام ٢٠٢٢، على نحو ملحوظ، لتصل إلى ١١.٩ مليون جنيه مقابل ١.٧٤ مليون جنيه مقارنة بـ ٢٠٢١، ونطمح لتحقيق مستويات قياسية من المبيعات والأرباح خلال الفترة المقبلة وهو ما نعمل عليه حالياً، من خلال خطة مستقبلية سننفذ عنها للبورصة الأيام المقبلة. **ما خطة الشركة الإستراتيجية خلال الفترة المقبلة؟** مجلس الإدارة يعكف حالياً على وضع خطتنا الإستراتيجية وسنصفص عنها للبورصة قريباً كما نعمل على تحديث

بقيمة ٩٩٨,٥ مليون جنيه..

«هيرميس» تصدر سندات توريق لصالح «التمير للتمويل العقاري»



بالمجموعة المالية هيرميس، أن سوق إصدار سندات التوريق المصري شهد نمواً ملحوظاً خلال الفترة الماضية. وتأتي هذه الصفقة عقب إتمام مجموعة من صفقات التوريق في سوق ترتيب وإصدار الدين، ومن بينها إتمام الإصدار الثاني لصالح شركة مصر إيطاليا بقيمة ٩٨٦ مليون جنيه، وإتمام الإصدار الثالث لصالح شركة بايونيرز بروبريتيز للتتمية العمرانية بقيمة ٢٩٢,٥ مليون جنيه. كما نجحت الشركة في إتمام الإصدارين السادس والسابع بقيمة ١٧٠ مليون جنيه و٢٠٠.٦ مليون جنيه لصالح شركة بريميوم إنترناشيونال لخدمات الائتمان. وتمكنت من إتمام الإصدار الأول لسندات توريق حقوق مالية مستقبلية لصالح شركة سيرا للتعليم بقيمة ٨٠٠ مليون جنيه وهو الإصدار الأول

جنيه ومدتها ٣٦ شهر وتصنيفها الائتماني AA من شركة (MERIS) - تبلغ قيمة الشريحة «C» ٢٣٠,٣ مليون جنيه ومدتها ٦٧ شهر وتصنيفها الائتماني A من شركة (MERIS). شرائح توزع وفقاً لعائدات المحفظة: - تبلغ قيمة الشريحة «A» ٩١,٥ مليون جنيه ومدتها ١٣ شهر وتصنيفها الائتماني AA+ من شركة (MERIS) - تبلغ قيمة الشريحة «B» ٢٠٣,٤ مليون جنيه ومدتها ٣٦ شهر وتصنيفها الائتماني AA من شركة (MERIS) - تبلغ قيمة الشريحة «C» ٢١٢,٦ مليون جنيه ومدتها ٧٨ شهر وتصنيفها الائتماني A من شركة (MERIS). وأكدت مي حمدي مدير تنفيذي لقسم أسواق الدين بقطاع الترويج وتغطية الائتماني أعلنت المجموعة المالية هيرميس، عن إتمام الإصدار الأول لسندات التوريق الخاصة بشركة التمير للتمويل العقاري- الأولى، بقيمة ٩٩٨,٥ مليون جنيه ضمن برنامج إصدار سندات بقيمة ٣ مليار جنيه. وأوضحت الشركة، أن سندات التوريق مضمونة بمحفظة تمويل عقاري تم إسنادها لصالح التمير للتمويل العقاري- الأولى، وقد تم طرح السندات على ٦ شرائح، ذات العائد الثابت والمتغير، بحيث تكون موزعة كما يلي:

الشرائح ذات العائد الثابت: - تبلغ قيمة الشريحة «A» ٧٣,٥ مليون جنيه ومدتها ١٣ شهر وتصنيفها الائتماني AA+ من شركة الشرق الأوسط للتصنيف الائتماني وخدمة المستثمرين (MERIS) - تبلغ قيمة الشريحة «B» ١٨٦,٢ مليون

إيداع عرض شراء إجباري على أسهم «باكين» بسعر ٢٤ جنيهاً

وسجلت الشركة صافي ربح بلغ ١٩,٥ مليون جنيه منذ بداية يوليو حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢، مقابل خسائر بقيمة ١٢,٨ مليون جنيه خلال الفترة نفسها من العام المالي الماضي. وارتفعت مبيعات الشركة خلال السنة أشهر الأولى من العام الجاري لتصل إلى ٤٨٦,٣٩ مليون جنيه بنهاية ديسمبر، مقابل ٤٢٧,٩ مليون جنيه خلال الفترة نفسها من العام المالي الماضي. وعلى الصعيد القوائم المالية غير المجمعة، تحولت الشركة المستقلة إلى الربحية لتحقق ٣,٦١ مليون جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢، مقابل خسائر بلغت ١,٩ مليون جنيه خلال الفترة نفسها من العام المالي الماضي.



ويتضمن العرض نية الأصبغ الوطنية الاستحواذ على كامل أسهم باكين، والبدء في إجراءات الفحص التافى للجهالة.

أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية إيداع مشروع عرض شراء إجباري المقدم من شركة الأصبغ الوطنية القابضة المحدودة للاستحواذ على أسهم رأسمال شركة البويات والصناعات الكيماوية باكين. وأوضحت الهيئة، أنه تم إيداع المشروع اليوم للاستحواذ حتى ٢٤ مليون سهم بنسبة ١٠٠٪ من أسهم وأسمال باكين ويحد أدنى للتفويض ٧٥٪ بسعر نقدي يبلغ ٢٤ جنيهاً للسهم. وفي يناير الماضي وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية، على مذممة عرض الشراء المقدم من شركة الأصبغ الوطنية القابضة المحدودة للاستحواذ على أسهم شركة البويات والصناعات

تراجع خسائر «أسمنت سيناء» إلى ٢٢٠,٤ مليون جنيه

كشفت القوائم المالية المجمعة لشركة أسمنت سيناء، تراجع خسائر الشركة خلال العام الماضي بنسبة ٦٧,٦٪، على أساس سنوي. وأوضحت الشركة، أنها حققت صافي خسائر بلغ ٣٢٠,٤١ مليون جنيه خلال ٢٠٢٢، مقابل خسائر بقيمة ٣٥٤,٠٢ مليون جنيه خلال العام المنصرم له، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقلية. وارتفعت مبيعات الشركة خلال العام الماضي إلى ٢,٣٤ مليار جنيه، مقابل ١,٤٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١. وعلى مستوى القوائم المستقلة، فقد حققت الشركة خسائر خلال العام الماضي بقيمة ٣١٩,٨ مليون جنيه، مقابل ٣٤٤,٩٩ مليون جنيه خسائر خلال ٢٠٢١. كانت القوائم المالية المجمعة لشركة أسمنت سيناء، عن أول ٩ أشهر من العام الحالي، كشفت عن تراجع خسائر الشركة بنسبة ٤٥,٣٪ بالمائة على أساس سنوي؛ لتسجل خسائر بقيمة ١٧٦,٧ مليون جنيه منذ بداية يناير حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢، مقابل ٣٢٣,٢٨ مليون جنيه خسائر خلال الفترة نفسها من العام الماضي، مع الأخذ في الاعتبار



هبوط أرباح «فرتيكا» بنسبة ٢١,٦٪

كشفت القوائم المالية لشركة فرتيكا للصناعة والتجارة، عن العام الماضي، تراجع أرباح الشركة بنسبة ٢١,٦٪ على أساس سنوي. وأوضحت الشركة، أنها سجلت صافي ربح بلغ ٨٧,٥١ ألف جنيه خلال ٢٠٢٢، مقابل أرباح بلغت ١١١,١٦ ألف جنيه خلال ٢٠٢١. وتراجعت مبيعات الشركة خلال العام الماضي إلى ١١,١٦ مليون جنيه، مقابل ٣٣,٨٤ مليون جنيه خلال ٢٠٢١. يشار إلى أن فرتيكا للصناعة والتجارة، سجلت صافي ربح بلغ ٥٩٦,٦٣ ألف جنيه منذ بداية يناير حتى نهاية ديسمبر الماضي، مقابل أرباح بلغت ٨٠٣,٦٦ ألف جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي. وتراجعت مبيعات الشركة خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري إلى ٨,٤٥ مليون جنيه بنهاية سبتمبر، مقابل ١٦,٨٨ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

«إعمار مصر» تكشف سبب عدم إصدار قوائم مالية مجمعة عن ٢٠٢٢

أصدرت شركة إعمار مصر للتتمية، بياناً توضيحياً حول عدم إصدار الشركة قوائم مالية مجمعة عن العام الماضي ٢٠٢٢. وأوضحت إعمار مصر، إن الشركة الوحيدة التابعة لها وهي إجازة لإدارة المنشآت وضمت تحت التصفية وتم محو قيدها من السجل التجاري بتاريخ ١٤ ديسمبر الماضي، بناء على قرار العمومية غير العادية لإجازة. وأكدت أن إجازة لإدارة المنشآت هي الشركة التابعة الوحيدة لإعمار مصر وبناء على ذلك لم تقم الشركة بإعداد قوائم

مالية مجمعة وأصدرت قوائم مالية فقط عن عام ٢٠٢٢. وكان مجلس إدارة شركة إعمار مصر للتتمية، قرر مؤخراً تأسيس شركة جديدة تتولى إدارة المنشآت بالمشروعات الخاصة بالشركة. ويشار إلى أن إعمار مصر للتتمية سجلت صافي ربح بلغ ٦,٥٦ مليار جنيه خلال ٢٠٢٢، مقابل أرباح بلغت ٤,٠١ مليار جنيه خلال ٢٠٢١. وارتفعت إيرادات الشركة خلال العام الماضي إلى ١٤,٠٧٣ مليار جنيه، مقابل ١١,٠٠٨ مليار جنيه خلال ٢٠٢١.

مطالب بسرعة طرح ٢٢ شركة لزيادة الاستثمارات الأجنبية..

«بيع الشركات» أقصر طريق للحصول على «الدولارات»

رقيب ومنظم للسوق وليس مزاحمة القطاع الخاص ولذلك تنفيذ برنامج بيع بعض الأصول التي أعلنت عنها سيساهم في تهئية البيئة الاستثمارية.

وقال طارق متولي، إن دخول القطاع الخاص سواء مستثمرين محليين أو أجانب أو خليجة يساهم في تعزيز موارد الدولة من الضرائب وكذلك حسن وزيادة توظيف أيدي عاملة ووجود خبرات جديدة.

وأوضح أنه لا يوجد ما يستدعي للقلق من بيع الدولة بعض الشركات المملوكة لها وخاصة هي تعد شريكة بنسبة ٢٠٪ من حصيلة الضرائب التي تقوم بتحصيلها كما جميع هذه الاستثمارات على أرض مصرية تعمل على دعم الاقتصاد المحلي وتمتيعه باعتبارها جزء منه. وقالت نائبة رئيس بنك مصر سابقاً، إن وجود استثمار أجنبي قوى يميز من تحسن البيئة الاستثمارية كما كل هذه الاستثمارات قائمة على أرض مصرية ويتم تنفيذها بأيادي مصرية.

وقال نائب رئيس بنك بلوم مصر سابقاً، إن حصيلة الدولة من بيع الأصول المملوكة لها سيساعدها على سداد التزاماتها الخارجية التحتية وغيرها. وقال محمد عبد العال، إن اتجاه الدولة لعرض ٣٢ شركة للبيع يساعد في زيادة دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصر وهو أحد أهم الموارد الرسمية للتقدي الأجنبي للدولة. وأوضح أن تحديد الحكومة الشركات المقرر التخرج منه تعد خطوة متفق عليه مع صندوق النقد الدولي لخصخصة بعض الشركات.

وقال محمد بدره، أن أكبر المكاسب التي ستعود على المجتمع المصري من سرعة إنجاز ملف الخصخصة -بيع الأصول المملوكة للدولة- تعزيز مبدأ الشفافية والحوكمة وهو ما تحتاج إليها في هذه المرحلة وخاصة في بعض القطاعات بطريقة احترافية أكثر من الحكومة.

وقال طارق متولي، إن الحكومة دورها



الأصول المملوكة للدولة يساعدها على إعادة تدويرها في مشروعات أخرى مثل البيئة التحتية وغيرها.

وقال محمد بدره، إن اتجاه الدولة لعرض ٣٢ شركة للبيع يساعد في زيادة دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصر وهو أحد أهم الموارد الرسمية للتقدي الأجنبي للدولة. وأوضح أن تحديد الحكومة الشركات المقرر التخرج منه تعد خطوة متفق عليه مع صندوق النقد الدولي لخصخصة بعض الشركات.

وقال محمد بدره، أن أكبر المكاسب التي ستعود على المجتمع المصري من سرعة إنجاز ملف الخصخصة -بيع الأصول المملوكة للدولة- تعزيز مبدأ الشفافية والحوكمة وهو ما تحتاج إليها في هذه المرحلة وخاصة في بعض القطاعات بطريقة احترافية أكثر من الحكومة.

وقال طارق متولي، إن الحكومة دورها



محمد بدره



طارق متولي

٦ سنوات من العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٧-٢٠٢٨ منهم ١٢.١ مليار دولار خلال العام المالي الجاري والقادم وفق ما أورده في تقريره الصادر في يناير الماضي بشأن دعمه لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والذي يتضمن قرضاً يبلغ ٢ مليارات دولار تم الاتفاق عليه مؤخر في ديسمبر الماضي.

وتوقع الصندوق حصول مصر على ٢ مليار دولار من بيع أصول مملوكة للدولة (تضمن) ما يتم بيعه لدول الخليج) خلال العام المالي الجاري ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

ووافق مع رأي طارق متولي محمد عبد العال الخبير المصرفي، ومحمد بدره الرئيس التنفيذي لأحد البنوك الخليجية سابقاً، وسهر الدماطي نائب رئيس بنك مصر سابقاً، في إنجاز الحكومة ملف بيع الأصول المملوكة لها سيسهم في زيادة الموارد الدولارية.

وقال عبد العال، إن حصيلة بيع بعض

كتبت- منال عمر، في بداية العام استشرحت مؤسسات التمويل الدولية بتحسن الأوضاع الاقتصادية بعد إعلان صندوق النقد الدولي سعي الحكومة المصرية إلى طرح حصص مملوكة لها في ٣٢ شركة بشكل جزئي أو كلي للبيع أمام المستثمرين ولكن حالة التفاوض انخفضت بسبب بطء إجراءات إتمام عملية البيع.

وكان بنك كريدوي سويس أحد البنوك السويسرية العالمية قال في تقرير صادر له مؤخراً «شعرنا بتأول كبير بشأن الاقتصاد المصري بعد التوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي في أكتوبر ٢٠٢٢ لكن توقعاتنا تلاشت بسرعة بسبب عدم إحراز تقدم في تنفيذ بيع الشركات المملوكة للدولة لعدم توافر التفاصيل مما يزيد من خلق ضغوط على سعر صرف الجنيه أمام باقي العملات الأجنبية». وكانت الحكومة أعلنت الشهر الماضي طرح ٣٢ شركة مملوكة للدولة- بنوك وشركات طاقة وغذائية- بشكل جزئي أو كلي للبيع أمام المستثمرين لزيادة مواردها الدولارية وسد الفجوة التمويلية، وزيادة مشاركة القطاع الخاص.

ولكن تسبب عدم استقرار الحكومة والخلاف بشأن مستوى السعر العادل، إلى جانب ارتفاع معدل التضخم، في عرقلة تنفيذ صفقة بيع المصرف المتحد- المملوك للبنك المركزي- إلى أي من المتنافسين عليه (الصندوقين السياحيين السعوديين والإماراتي) رغم التناهما من عملية الفحص النهائي للهيئة خلال النصف الثاني من العام الماضي.

وقال طارق متولي، نائب رئيس بنك بلوم مصر سابقاً، إن سرعة إنجاز الحكومة لبيع الأصول المملوكة للدولة التي أعلنت عنها للمستثمرين الخليجيين أو أجانب يساهم في جذب الموارد الدولارية بطريقة أسرع خلال فترة قصيرة وهو ما تحتاجه مصر هذه الأيام. وطلب الحكومة بتسريع إجراءات عمليات البيع للمستثمرين دون مغالاة لزيادة تحفيز مستثمرين آخرين على الاستثمار في مصر، بما يميز من موارد النقد وينعكس على تحسين قوة الجنيه أمام الدولار.

وقدر صندوق النقد الدولي الفجوة التمويلية لمصر بقيمة ١٧.٩ مليار دولار خلال

توقعات بتأثير محدود بسبب ثبات السولار..

«التضخم» ينتظر نصيبه من «ارتفاع البنزين» في أبريل



صعود الدولار بنحو ٩٥٪ لتسجل متوسط سعر البيع ٣٠.٦٦ جنيه في نهاية معاملات أمس بالبنوك مقابل ١٦.٧٦ جنيه في ٢٠ مارس الماضي. وأضاف أن تثبيت سعر السولار سيقلل من تبعات زيادة البنزين على معدل التضخم باعتبار أن السولار يدخل في ٨٠٪ من وسائل نقل السلع وكذلك المواصلات العامة وتصنيع الخبز.

الغذائية. وقال محمود نجلة، المدير التنفيذي لأسواق النقد والدخل الثابت في شركة الأهلي للاستثمارات المالية، إن زيادة سعر لتر البنزين ستؤثر على زيادة معدل التضخم ولكن سيظهر خلال شهر أبريل القادم وليس شهر مارس الجاري ويشكل محدود مع تثبيت رفع السولار. وارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي، المعد من البنك المركزي، من ٧.٢٪ في فبراير ٢٠٢٢ إلى ٣١.٢٪ في يناير ٢٠٢٣ وهو أعلى مستوى له في ٦ سنوات تقريباً. كما زاد المعدل السنوي للتضخم العام في المدن، والمعد من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، من ٨.٨٪ في فبراير ٢٠٢٢ إلى ٢٥.٨٪ في يناير الماضي وأصبح نجلة أن زيادات سعر البنزين سيظهر آثاره في التضخم العام المعد من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وليس التضخم الأساسي الصادر من البنك المركزي لاستبعاد الأخير احتساب السلع المسعرة إدارياً مثل البنزين في أرقامه. وتوقعت الحكومة لرفع سعر لتر البنزين خلال أول شهر مارس بعد قراراً صائباً للغاية لمساهمة في توزيع مخاطر زيادة معدل التضخم بين شهري مارس وأبريل وعدم تحملها على شهر واحد وكذلك لعدم التأثير على التقارير الربع سنوية وفق ما قاله نجلة. وأضاف أن تضخم شهر مارس سيظهر ارتفاع في وتيرة

كتبت- منال عمر، سيؤدي رفع الحكومة سعر لتر البنزين إلى زيادة معدل التضخم -زيادة وتيرة الأسعار- بشكل محدود بعد تثبيت سعر السولار ولكن تداعياته ستظهر في تضخم شهر أبريل وليس مارس الجاري وفق ما قاله مصرفيون. وقررت لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية المعنية بمتابعة وتنفيذ آليات تطبيق التسعير التلقائي للمنتجات البترولية بشكل ربع سنوي في اجتماعها مطلع شهر مارس الجاري التوصية بتعديل الأسعار الحالية السائدة في السوق المحلي في ظل تذبذب أسعار خام برنت وسعر صرف الجنيه مقابل الدولار بتعديل سعر بيع منتجات البنزين بأنواعه الثلاثة اعتباراً من الساعة الثانية صباح يوم ٠٢ / ٠٢ / ٢٠٢٣. وازدادت الأسعار بواقع ٧٥ قرشاً للبنزين ٨٠ و٩٥ فيما ارتفع جنيهاً للبنزين ٩٢، وزيادة غاز ترمين للسيارات ليصبح ٤.٥٠ جنيه / متر فيما قررت تثبيت سعر المازوت المورد للكهرباء والصناعات



إتجاه لرفعها ما بين ٢ إلى ٢٪..

«أسعار الفائدة» تترقب «فرمان استثنائي»

البنوك الخليجية سابقاً، رفع سعر الفائدة بنسبة ٢٪ في اجتماع استثنائي له بهدف كبح التضخم بعد زيادة سعر البنزين. وأوضح أن المركزي قد يلجأ إلى رفع سعر الفائدة في حال توافر لديه مؤشرات بشأن دخول مستثمرين خليجيين لشراء بعض أصول مملوكة للدولة لامتصاص أي ضغوط ناجمة من تراجع سعر الصرف. وخلال العام الماضي رفع البنك المركزي سعر الفائدة ٨٪ على ٤ مرات آخرهم ٣٪ في اجتماع ديسمبر الماضي. واتفق محمود نجلة، المدير التنفيذي لأسواق النقد والدخل الثابت في شركة الأهلي للاستثمارات المالية مع الآراء السابق، في احتمالات عقد البنك المركزي اجتماع استثنائي قريباً لرفع سعر الفائدة بنسبة تتراوح بين ١٪ إلى ٣٪.

وأوضح أن رفع المركزي للفائدة سيساهم في توفير حماية للجنيه من تسجيله انخفاض أمام الدولار حيث مواجهة التضخم المرتفع يلزم رفع سعر الفائدة وتعزيز قوة سعر صرف الجنيه. وكانت ٤ مؤسسات مالية دولية وهي سويسيه جنرال الفرنسي وكريدوي سويس السويسري وستاندر تشارد و HSBC البريطانيون توقعوا المزيد من تراجع سعر الجنيه أمام الدولار على المدى القصير ليصل إلى ٣٤ و ٣٥ جنيهاً مع استمرار الضغوط الناجمة من الموارد الدولارية و بطء تنفيذ بيع الشركات المملوكة للدولة لمستثمرين خليجيين. وأدى انخفاض سعر صرف الجنيه من مارس ٢٠٢٢ إلى ارتفاع الدولار بنحو ٩٥٪ ليصل إلى ٣٠.٧٦ جنيه حتى معاملات أمس من ١٥.٧٦ جنيه في ٢٠ مارس الماضي.



الضري إلى ٣٠ ألف جنيه بدلاً من ٢٤ ألف جنيه. وارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي، المعد من البنك المركزي، لأول مرة من ٦ سنوات إلى ٣١.٢٪ في يناير ٢٠٢٣ فيما ارتفع

القادم زيادة الحد الأدنى للأجور للعاملين بالجهاز الإداري للدولة ألف جنيه ليصل إلى ٣٥٠٠ جنيه، وكذلك زيادة ١٥٪ لأصحاب المعاشات ورفع قيمة معاش تكافل وكرامة -الفئات الأولى بالرعاية- مع زيادة الإعفاء

عليه وخاصة بعد زيادة الرواتب والمعاشات التي قد تؤدي إلى زيادة مؤشرات التضخم أي زيادة الأسعار ولذلك رفع سعر الفائدة إجراء حتمي رغم فائوته الباهظة. وكانت قررت الدولة بداية من شهر أبريل

كتبت- منال عمر، رجح بعض المصرفيين لجوء البنك المركزي لعقد اجتماع استثنائي قريباً قبل اجتماعه الدوري نهاية الشهر الجاري لرفع سعر الفائدة بنسبة تصل إلى ٣٪ لمواجهة التبعات الناجمة من زيادة سعر البنزين والغاز والرواتب والمعاشات على زيادة الضغوط التضخمية -وتيرة زيادة الأسعار-. وسيؤدي قرار الحكومة بزيادة أسعار البنزين والغاز بنحو ١٠٪ بداية من شهر أبريل حدة رفع تثبيت سعر السولار إلى زيادة الضغوط الواقعة على البنك المركزي لمواجهة الضغوط التضخمية وامتصاص تبعاتها. كما أن قرار زيادة الرواتب والمعاشات رغم ضرورته إلا أنه سيؤدي إلى زيادة حدة التضخم، حيث ستخلق هذه الزيادة طلباً أكثر على الشراء مما يؤدي إلى زيادة أسعار السلع نتيجة زيادة الطلب، الأمر الذي يضيف تحدي جديد أمام المركزي.

ومن المقرر عقد الاجتماع الثاني للبنك المركزي خلال ٢٠٢٣ في ٣٠ مارس الجاري، ليبحث سعر الفائدة بعد قرار تثبيت سعر الفائدة في اجتماعه الماضي خلال شهر فبراير ليصل سعر الفائدة لديه ١٦.٢٥٪ للإيداع و ١٧.٢٥٪ للإقراض. وتوقع محمد عبد العال الخبير المصرفي، عقد لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي اجتماعاً استثنائياً قريباً دون انتظار الاجتماع الدوري لرفع سعر الفائدة بنسبة تتراوح بين ٢٪ إلى ٣٪ كإجراء سريع لمواجهة تبعات زيادة أسعار البنزين على التضخم. وأوضح أن مستهدفات البنك المركزي تقوم على امتصاص الضغوط التضخمية والسيطرة

لمناقشة كيفية تنفيذها بمصر..

CIB يسلط الضوء على أحدث المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة والمناخ

العالمية الخاصة بمشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون (CDP) لعام ٢٠٢٢، حيث تجاوز مستوى (C) نطاق التوعية ليصل إلى مستوى (B-) نطاق الإدارة، مما يجعله البنك الوحيد في مصر الذي يتم إدراجه في هذه القائمة وهو أيضاً أول بنك في مصر يقوم بتنفيذ توصيات فريق العمل المعنى بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)



ضم الاجتماع أيضاً نخبة من أبرز الخبراء من الأوساط الأكاديمية ورجال الأعمال وصانعي السياسات، وممثلين عن الجهات الرقابية، وشركات القطاع الخاص، ومراجعي الحسابات، وشركات الاستشارات، لإجراء مناقشات مثمرة حول الآثار المترتبة عن دمج إفصاحات الاستدامة والمناخ في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) للمستثمرين والشركات وكيفية تنفيذها، بالإضافة إلى الفرص والتحديات الإقليمية الناتجة عن تطبيق هذه المعايير، وأهمية تعاون المؤسسات لتسهيل إحداث التغييرات المؤسسية اللازمة. واختتمت د. داليا عبد القادر، رئيس قطاع التمويل المستدام بالبنك التجاري الدولي بتوضيح أن دمج معايير الاستدامة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يلوح عن تحولات جوهرية في الإفصاحات المالية ويصيح أوجه قصور في النظم المحاسبية السائدة التي طالما تجاهت الكلفة البيئية والاجتماعية الناتجة عن نشاط المؤسسات. وركزت في كلمتها على أن تأثير القرارات الجديدة يظهر من خلال محورين أساسيين، الأول إن مفهوم "الاستدامة" يشهد صعوداً في الأهمية والانتقال من كونه مادة "إعداد التقارير" إلى كونه مكون

أساسي من "الإفصاح المالي" للمؤسسات، ومن ناحية أخرى، تتطور "الإفصاحات المالية" من التركيز على "تحقيق الربح" "PROFIT" إلى "خلق القيمة" "VALUE MAKING" فقط على ما تحققه من أرباح مادية "CREATION"، بحيث يعتمد تقييم أداء المؤسسة ليس فقط على ما تحققه من أرباح مادية ولكن على الأبعاد البيئية والاجتماعية وتلك الخاصة بالحوكمة، التي أصبحت جميعها مكونات أساسية لضمان قدرة المؤسسة على استدامة الربحية والنمو. وأضافت أن تلك المعايير تتطلب تحول جذري في سياسات واستراتيجيات المؤسسات المصرفية والشركات.

كما تطرقت حلقة النقاش إلى كيفية قيام الشركات باتخاذ الإجراءات التمهيدية لدمج عدة تقارير منها المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) وإطار العمل المعنى بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ (TCFD) ومشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون (CDP) ومجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) في الإفصاحات المالية طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). جدير بالذكر أن CIB في طليعة المؤسسات المصرفية التي قامت بإصدار تقارير الاستدامة في مصر بداية من عام ٢٠١٥، حيث يحرص البنك على الإفصاح عن ممارسات الاستدامة التي يتبناها بمنتهى الشفافية والنزاهة للعملاء والقطاع المالي وفقاً للمعايير المحددة من قبل هيئة المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) وفي عام ٢٠٢٠ تضمن تقرير الاستدامة الخاص بالبنك تطبيقه لمجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)، كونه أول بنك في مصر والمنطقة في هذا الصدد. بالإضافة إلى ذلك، قام بإصدار أول تقرير لقياس البصمة الإيكولوجية (ECOLOGICAL FOOTPRINT) في مصر وأفريقيا على مستوى البنوك التجارية، والذي يعكس جهود البنك لتطوير خطة الإفصاح عن ممارسات الاستدامة لتتجاوز تقارير البصمة الكربونية المعتادة، وتتضمن طرح أشمل لعدة مؤشرات منها الانبعاثات الكربونية واستهلاك الأرض والمياه كما أن CIB حصل على تصنيف أكثر تقدماً من العام السابق بالقائمة

وبدأت د. داليا عبد القادر، رئيس قطاع التمويل المستدام بالبنك التجاري الدولي بتوضيح أن دمج معايير الاستدامة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يلوح عن تحولات جوهرية في الإفصاحات المالية ويصيح أوجه قصور في النظم المحاسبية السائدة التي طالما تجاهت الكلفة البيئية والاجتماعية الناتجة عن نشاط المؤسسات. وركزت في كلمتها على أن تأثير القرارات الجديدة يظهر من خلال محورين أساسيين، الأول إن مفهوم "الاستدامة" يشهد صعوداً في الأهمية والانتقال من كونه مادة "إعداد التقارير" إلى كونه مكون

«الأهلي المصري» يجدد التعاون مع «ماستر كارد»

الأجل مع البنك الأهلي المصري كونه أحد أهم مؤسسات الدولة، واستمراراً لمواصلة البناء الذي تم وضعه منذ سنوات عديدة، موضحاً إن تجديد التعاون مع البنك الأهلي المصري يعد إنجازاً كبيراً نحو التوجه إلى اقتصاد رقمي أكثر شمولاً واستدامة في مصر.



وأضافت داليا الباز، أن تجديد التعاون مع شركة ماستر كارد يأتي بمثابة استكمالاً للتوسع في الخدمات الإلكترونية تتضمن خدمة الدفع عبر الهاتف Tap-on-Phone، وأسورة الدفع الإلكتروني، وبرامج الائتمان الصغيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مشيرة إلى أن تجديد الشراكة يوفر حلول جديدة ومبتكرة في مصر، وذلك من خلال تقديم سبل دفع آمنة وفعالة وسريعة.

وقال ديميتريوس دوسيس، أن هذه الشراكة تعد مثلاً على التعاون الناجح والذي يهدف إلى نمو المدفوعات الرقمية الأفراد أو الشركات أو التطبيقات والمنصات الإلكترونية. وقال البنك، أنه بالإشارة إلى الأخبار المتداولة خلال الأيام الماضية بشأن قيام إحدى المنصات الإلكترونية بالاستيلاء على مبالغ كبيرة من المواطنين بزعم

استمرار الاستفادة من حلول ماستر كارد في برنامج "الأهلي بويتنس" للولاء لتعزيز مبيعات التجارة الإلكترونية وتشجيع التجار على استخدام ماكينات نقاط البيع وخيارات الدفع الرقمية.

استراتيجية البنك، ولتقديم مزيداً من الحلول المتطورة التي تدعم بشكل كبير منظومة الشمول المالي، وتشجيع التحول الرقمي والتحول إلى مجتمع أقل اعتماداً على النقد، مشيراً إلى أن التعاون مع

أعلن البنك الأهلي المصري، تجديد اتفاقية الشراكة طويلة الأجل مع شركة ماستر كارد، بهدف الاستمرار في تحقيق نمو للمدفوعات الرقمية، وتقديم مزايا جديدة ذات قيمة مضافة للعملاء، واستكمالاً إلى ما تحقق من دفع وتيرة التحول الرقمي، بالإضافة إلى جذب شرائح جديدة من العملاء خارج منظومة القطاع المصرفي ودمجهم في الاقتصاد الرسمي.

وقع الاتفاقية كل من هشام عكاشة رئيس البنك الأهلي المصري وديميتريوس دوسيس رئيس منطقة أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا بماستر كارد، بحضور كل من داليا الباز نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري وخالد الجبالي الرئيس الإقليمي لماستر كارد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأدم جونز مدير عام المنطقة الوسطى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بماستر كارد، وكريم سوس الرئيس التنفيذي للجزء المصرفية والفروع بالبنك الأهلي المصري.

«المركزي» يكرر تحذيره من التعامل في «العملات المنتفرة»

السوق المصري نظراً لما تكتفه من مخاطر عالية منها على سبيل المثال لا الحصر تذبذب قيمتها بشكل كبير واستخدامها في الجرائم المالية والقرصنة الإلكترونية، بالإضافة إلى أنها لا تصدر من أي بنك مركزي أو أي سلطة إصدار مركزية رسمية يمكن الرجوع إليها وبالتالي فإنها تقتدر لأي غطاء مادي يضمن استقرار العملة وحماية حقوق المتعاملين بها.

استمرارها في أنشطة متعلقة بالعملات الرقمية المشفرة وتحقيق مكاسب كبيرة وسريعة؛ يهيب المركزي المصري بالسادة المواطنين عدم الانصياع لمثل هذه الدعوات الاحتجاجية والأنشطة المجرمة قانوناً وفقاً لتعاون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠. وأكد المركزي المصري على أنه لم تصدر تراخيص لأي من هذه الأنشطة بالعمل في

استمرار الاستفادة من حلول ماستر كارد في برنامج "الأهلي بويتنس" للولاء لتعزيز مبيعات التجارة الإلكترونية وتشجيع التجار على استخدام ماكينات نقاط البيع وخيارات الدفع الرقمية.



«البنك الأهلي» يتصدر البنوك المشاركة بمبادرة التمويل العقاري



اتحاد البنوك: عمولات السحب من ATM «تسائفة»

قال اتحاد بنوك، أنه لا أساس لما يتم تداوله من بعض الأخبار المغلوطة بخصوص عمولات السحب من آلات الصراف الآلي الخاصة بالبنوك، والتي تناولت معلومات عارية تماماً من الصحة. وأكد الاتحاد، إنه لا يوجد عمولات

سحب عند استخدام شبكة آلات الصراف الآلي التابعة للبنك المصدر فهي خدمة مجانية لعملاء كل بنك، وتطبق العمولات فقط عند استخدام بطاقات الخصم والبطاقات المدفوعة مقدماً وبطاقات المرتبات لماكينات البنوك الأخرى بغير

سحب عند استخدام شبكة آلات الصراف الآلي التابعة للبنك المصدر فهي خدمة مجانية لعملاء كل بنك، وتطبق العمولات فقط عند استخدام بطاقات الخصم والبطاقات المدفوعة مقدماً وبطاقات المرتبات لماكينات البنوك الأخرى بغير

يأسرجمه تصدر البنك الأهلي المصري، البنوك المصرية في مبادرة البنك المركزي للتمويل العقاري بنهاية فبراير ٢٠٢٣، حسب تقرير لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري. وجاء البنك الأهلي المصري في صدارة البنوك بحصة قدرها ٢٧.٢٪، بحجم تمويل يبلغ ١٥.٤٦٤ مليار جنيه، استفاد منها ١٣٣.٨٦٤ ألف عميل. وفي المركز الثاني حل بنك مصر بإجمالي تمويل يبلغ ١٣.٧٥٦ مليار جنيه موجهة إلى ١١١.١٥٣ ألف عميل، وبحصة تبلغ ٢٢.٤٪. فيما قدم بنك التعمير والإسكان تمويلًا عقارية ضمن المبادرة بقيمة ١٧.٥٩٨ ألف

٦.٦٥٢ مليار جنيه موجهة إلى ١٥٢.٧٠٥ ألف عميل، وبحصة تبلغ ١١.٧٪، محتلاً بذلك المرتبة الثالثة بين البنوك المشاركة في المبادرة. ووضّح بنك القاهرة تمويلات عقارية بقيمة ٣.٤٣٠ مليار جنيه، موجهة لنحو ٣٥.٩٥٨ ألف مستفيد، بحصة تبلغ ٦.١٪ من إجمالي تمويل البنوك ضمن المبادرة. بينما قدّم البنك التجاري الدولي CIB، قروضاً عقارية ضمن المبادرة بقيمة ٣.٠٩٣ مليار جنيه، استفاد منها ٣٣.٧٧٤ ألف عميل، وبحصة تبلغ ٥.٥٪. ووضّح بنك QNB الأهلي تمويلًا عقارية ضمن المبادرة بقيمة ٢.٤٢٧ مليار جنيه، موجهة إلى نحو ١٧.٥٩٨ ألف

٦.٦٥٢ مليار جنيه موجهة إلى ١٥٢.٧٠٥ ألف عميل، وبحصة تبلغ ١١.٧٪، محتلاً بذلك المرتبة الثالثة بين البنوك المشاركة في المبادرة. ووضّح بنك القاهرة تمويلات عقارية بقيمة ٣.٤٣٠ مليار جنيه، موجهة لنحو ٣٥.٩٥٨ ألف مستفيد، بحصة تبلغ ٦.١٪ من إجمالي تمويل البنوك ضمن المبادرة. بينما قدّم البنك التجاري الدولي CIB، قروضاً عقارية ضمن المبادرة بقيمة ٣.٠٩٣ مليار جنيه، استفاد منها ٣٣.٧٧٤ ألف عميل، وبحصة تبلغ ٥.٥٪. ووضّح بنك QNB الأهلي تمويلًا عقارية ضمن المبادرة بقيمة ٢.٤٢٧ مليار جنيه، موجهة إلى نحو ١٧.٥٩٨ ألف

٤٤,٢ مليار جنيه إيرادات ونمو صافي الربح ٩٪.

نتائج مبهره لـ «المصرية للاتصالات» في ختام 2022

كتب: أسامة محمد

أعلنت المصرية للاتصالات نتائج أعمالها عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وذلك طبقاً للقوائم المالية المجمعة المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، حيث بلغ إجمالي الإيرادات المجمعة ٤٤.٢ مليار جنيه محققاً نمواً قدره ١٩٪ مقارنةً بالعام السابق، مدفوعاً بزيادة إيرادات وحدات أعمال التجزئة ووحدات أعمال الجملة (بنسبة نمو ٢١٪ و١٧٪ على الترتيب).

وارتفعت إيرادات خدمات البيانات بـ ٣.٢ مليار جنيه مقارنةً بالعام السابق مع زيادة الإيرادات الأخرى لوحدة أعمال المؤسسات بمبلغ ٠.٩ مليار جنيه وحقق إيرادات الكوابل نفس تلك الزيادة مقارنةً بالعام السابق. كما أظهرت الشركة نمواً في قاعدة عملائها على مستوى كافة الخدمات المقدمة مقارنةً بالعام الماضي حيث ارتفع عدد مشتركى الهاتف الثابت بنسبة ٥٪ وعدد عملاء الإنترنت فائق السرعة الثابت بنسبة ٩٪ وكذلك ارتفع عدد مشتركى خدمات المحمول بحوالي ٣ مليون عميل مدفوعاً بزيادة عملاء المبادرات والمشاريع الحكومية والبالغ عددهم ١.٥ مليون مشترك جديد.

وحقق الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك نمواً بنسبة ٢٢٪ مقارنةً بالعام السابق مسجلاً مبلغ ١٧ مليار جنيه محققاً هامش ربح متميز قدره ٣٩٪، متوافقاً مع توقعات وتوجيهات الإدارة، ومدعوماً بزيادة في الإيرادات ذات الهوامش المرتفعة، ما خفض من أثر التضخم المتكسب على بعض عناصر التكاليف. كما حقق الربح التشغيلي نمواً قدره ١٦٪ مقارنةً بالعام السابق بالرغم من ارتفاع تكاليف الإهلاك والاستهلاك بنسبة ٢٥٪ مقارنةً بالعام السابق ويبلغ ١٠.٣ مليار جنيه.



بعد تحييد أثر بعض الخصائص الاستثنائية محققاً نمواً قدره ٢٢٪ مقارنةً بالعام السابق. وبلغ صافي الربح بعد الضرائب ٩.٢ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٩٪ مقارنةً بالعام السابق، مدفوعاً بالأداء التشغيلي المتميز، وتحييد أثر بعض البنود الاستثنائية كفروق العملة والمخصصات المذكورة سابقاً والانخفاض في إيرادات الاستثمار من فودافون مصر والذي يرجع بشكل رئيسي لانخفاض قيمة العملة، يصل صافي الربح بعد الضرائب إلى ١٠.١ مليار جنيه محققاً نمواً بنسبة ٣١٪ مقارنةً بالعام السابق محققاً هامش ربح قدره ٢٣٪.

كما بلغت النفقات الرأسمالية للأصول داخل الخدمة ١٢.٦ مليار جنيه بنسبة نمو قدره ١٠٪ مقارنةً بالعام السابق من إجمالي الإيرادات بينما بلغت النفقات الرأسمالية ١٩ مليار جنيه وبعد استبعاد قيمة الترددات الجديدة ومصروفات الرخصة تصل النفقات الرأسمالية التقديرية إلى ١٢.٧ مليار جنيه للسهم. وعمل المهندس عادل حامد، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات على نتائج أعمال الشركة عن عام ٢٠٢٢ قائلاً: «واصلت المصرية للاتصالات أدائها المتميز خلال الربع الرابع من ٢٠٢٢، مرة العام السابق، كما انخفض معدل الفائدة ليصل إلى ٥.٥٪ مقارنةً بنسبة ٧٪ العام السابق على الرغم من تضخم إجمالي الدين بنسبة ٨٩٪ مقارنةً بالعام السابق في ضوء ارتفاع سعر الدولار، هذا وقد اقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح قدرها ٠.٧٥ مليار جنيه للسهم.



شهد عام ٢٠٢٢ نمواً في الإيرادات بنسبة ١٩٪ مقارنةً بالعام السابق ليحقق مبلغ ٤٤.٢ مليار جنيه مصري، كما واصلت قاعدة عملائنا نمواً، خاصةً فيما يتعلق بعملاء المحمول حيث ارتفع عدد العملاء بنحو ثلاثة ملايين عميل، كما بلغ الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك ١٠.٣ مليار جنيه للسهم.

«فوري» تقدم كود الدفع الإلكتروني «FawryPay» لعملاء وتجار «XPay»

كتب: أسامة محمد

وقعت شركة «إكس باي» شركة خاضعة لرقابة البنك المركزي المصري ومركبة بالكامل بروتوكول تعاون مع شركة «فوري»، الشركة الرائدة في مجال التحول الرقمي للمدفوعات الإلكترونية، لتوفير خدمة الدفع الإلكتروني عبر كود الدفع «FawryPay» وخدمات صرف الأموال لعملاء وتجار «إكس باي» في السوق المصري، بحضور السيد باسم لطفي، رئيس قطاع القبول بشركة «فوري» والدكتور محمد عبد المطلب، الرئيس التنفيذي لشركة «إكس باي».

وتعمل شركة XPay على تعزيز التمكين المالي للشركاء من الأفراد والشركات عن طريق مساعدتهم في طريقة تخطيط وإدارة مواردهم المالية عن طريق مجموعة متنوعة من الحلول الرقمية من أجل إنجاز أنشطتهم المالية اليومية بكل بساطة وتحكم تام. تأتي هذا الشراكة في إطار استراتيجية فوري نحو تعزيز مبادئ الشمول المالي ونشر ثقافة الدفع الإلكتروني لإتمام المعاملات المالية. بالإضافة إلى ذلك، يساهم هذا



التعاون في بناء مجتمع خالٍ من النقود الورقية والذي يحتوي على حلول وخيارات تكنولوجية متنوعة، والذي بدوره يساعد الدولة نحو دعم مسار التحول الرقمي في ضوء رؤية مصر ٢٠٢٣ ومبادرة البنك المركزي المصري. ومن خلال التعاون مع شركة «فوري»، ستمتع شركة «إكس باي» على تزويد جميع شركائهم بأحدث أنواع طرق الدفع الإلكتروني المختلفة من أجل تحسين جودة حياتهم وتسهيل عملية إدارة معاملاتهم المالية الخاصة بهم.

تعمل في مجال التكنولوجيا المالية، والدفع الإلكتروني، لإنشاء هذا القطاع بحلول مبتكرة، والتي بدورها ستعود بفائدة على السوق المصري.

وأكد الدكتور محمد عبد المطلب، الرئيس التنفيذي لشركة «إكس باي» أن هذه الشراكة تعد إنجازاً مهم وعامل مساهم في تحقيق هدفنا من التحول الرقمي والتمكين المالي وتحسين جودة الحياة للأفراد والشركات، وفي هذا الصدد يسعدني أن أعرض مقترح إدارة إدارة المبيعات الخاصة بهم، حيث تم تطوير إدارة الشركة لتوفير خيارات دفع إلكترونية أفضل للعملاء ودعم سياسة الدولة نحو التحول الرقمي والشمول المالي.

وأضاف محمد أن خدمات «XPay» تمكن الشركات والأفراد من إدارة جميع أنواع المدفوعات وتزويد عملائهم بحلول الدفع المختلفة. ومن المتوقع أن يزداد حجم معاملات العملاء بعد إتاحة الخدمة من خلال فوري وتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني.

«فوري باي». وأوضح باسم أن لدى فوري سياسة واضحة لتحفيز الشركات الناشئة التي

«إكس باي» ونأمل في مساعدتهم على تلبية احتياجات العملاء من خلال التكنولوجيا المبتكرة التي سنوفرها لهم، وخاصة خدمة

الاقتصاد الرقمي. وقال باسم لطفي، رئيس قطاع القبول بشركة «فوري»: نحن سعداء بالتعاون مع

«البريد» تعلن عن الفائز الرابع بجائزة «المليون جنيه»

لوائهم الدائم وثقتهم في الخدمات المصرفية المتعددة والمتميزة التي يقدمها البريد المصري، وتشجيعاً للعملاء الحاليين على زيادة أرصدة حساباتهم واستخدام القنوات الرقمية للبريد المصري، إلى جانب تشجيع المواطنين من غير العملاء على فتح حسابات توفير جديدة لدى أي من مكاتب البريد المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية. وأكد الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد عن نتيجة السحب الرابع على حسابات التوفير «جائزة المليون جنيه»؛ حيث فازت بها هدى المكاوي أحمد أحمد زهران، صاحبة حساب توفير لدى الهيئة القومية للبريد فرع زفتى الفرعي بمحافظة الغربية.

وأكد الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد عن نتائج السحب الرابع على حسابات التوفير «جائزة المليون جنيه»؛ حيث فازت بها هدى المكاوي أحمد أحمد زهران، صاحبة حساب توفير لدى الهيئة القومية للبريد فرع زفتى الفرعي بمحافظة الغربية. وأكد الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد أن جوائز حسابات التوفير «ربع سنوية» التي يقدمها البريد المصري تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتشجيع العملاء على الادخار واستخدام بطاقات الدفع الإلكتروني في المعاملات المالية المختلفة، وتعكس حرص واهتمام البريد المصري على تقديم جوائز تحفيزية للعملاء تقديراً



شراكة بين مركز «اورنج الرقمي» وCreativa لتعزيز مسرعات الأعمال

استضافت مراكز إبداع مصر الرقمية كريتيفا ومركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال TIEC التابع لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات ITIDA احتفالاً مسرعاً أعمال مركز اورنج للتطوير الرقمي والابتكار Orange Digital Center (ODC) بمشاركة ١٣ شركة ناشئة مختارة مع مجموعة كبيرة من المستثمرين بهدف دعم الاحتياجات الرقمية للشباب وتزويدهم بالمهارات التكنولوجية اللازمة للحصول على فرص عمل أفضل.

ويأتي تنظيم فعالية مسرعة الأعمال الـ TopUp Acceleration Program كختم ناجح لسلسلة من مراحل التصنيف والتقييم والتأهيل لعشرات الشركات التي سبق وأعلنت المشاركة ضمن برنامج TopUp Accelerator لريادة الأعمال والذي استهدف بشكل خاص الشركات الناشئة العاملة في قطاع الخدمات المالية وتجارة التجزئة. وبرنامج TopUp Accelerator تم

إطلاقه بالتعاون بين مركز اورنج للتطوير الرقمي والابتكار ODC والوكالة الألمانية للتعاون الدولي في مصر Giz Egypt وSprints. وشهد برنامج TopUp Accelerator خمس مراحل على مدار ١٢ شهر، حيث تلقى أكثر من ١٠٠ طلب انضمام تم تقييمها واختيار ٤٠ شركة لتأهل للمرحلة الثانية، ثم اختيار ١٣ شركة منها ودعمها بتدريبات واستشارات في المرحلتين الثالثة والرابعة بهدف التركيز على تجهيزها للعرض النهائي أمام المستثمرين.

وانعقدت المرحلة الخامسة في «كريتيفا» قصر السلطان حسين كامل مع مراكز إبداع مصر الرقمية وذلك لكونها شريكاً مجتمعياً في الاحتفالية وبحضور الشركات الـ ١٣ وهم: Bonbell و Payllion و Flowrista و NextEra و MammyApp و MrBstm و amwal و Foorera و Zaha Home و Mackmall و Benefx و Kashati و Fab. وتعليقاً على الحدث، قال نوبل شاتو، نائب الرئيس التنفيذي لقطاع التطوير



البريد المصري
EGYPT POST
مبروك
المليون
البريد المصري... ده وقته
egyptpost.org 16789

